



2026/9/12

العراق بعد 30 أيلول إعادة تنظيم احتكار القوة وتوازنات النفوذ الإقليمي

د. مؤيد جبير محمود

● تحليلات



العراق بعد 30 أيلول: إعادة تنظيم احتكار القوة وتوازنات النفوذ الإقليمي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية

د. مؤيد جبير محمود/ أكاديمي وباحث سياسي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

يمثل 30 أيلول محطة مهمة في مسار العلاقة بين الدولة العراقية والقوى المسلحة المنخرطة في المجالين السياسي والأمني، لكن أهمية هذا التاريخ لا تأتي من كونه موعداً إجرائياً لتسليم السلاح، وإنما من كونه نقطة انتقال في طبيعة المقاربة الحكومية للملف. فالتوضيح الأخير لمستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي أعاد تعريف وظيفة التاريخ نفسه، عندما أكد أن 30 أيلول هو موعد خروج التحالف الدولي، وأن حصر السلاح بيد الدولة سيبدأ بعده بصورة تدريجية، مع التوجه إلى فك الارتباط بين الأحزاب وألوية الحشد الشعبي.

هذا التحول في الصياغة ليس تفصيلاً لغوياً. فهو يعكس انتقالاً من تصور كان يتعامل مع القضية باعتبارها مهلة محددة ينبغي أن تنتهي عندها مشكلة السلاح، إلى تصور يرى أن المشكلة أعمق من موعد زمني، وأنها ترتبط بإعادة بناء علاقة الدولة بمصادر القوة الموجودة داخل النظام السياسي نفسه. فالقوى المسلحة التي يُراد تنظيم وضعها ليست أجساماً منفصلة عن الدولة والمجتمع، وإنما تشكلت في سياقات أمنية وسياسية مختلفة، وأصبحت لبعضها امتدادات حزبية وبرلمانية واقتصادية ومؤسسية، الأمر الذي يجعل عملية إعادة تنظيمها أقرب إلى إعادة توزيع للنفوذ منها إلى عملية نزع سلاح تقليدية.

ومن هنا تبدو المسألة أكثر تعقيداً من معرفة ما إذا كانت الأسلحة ستُسَلَّم في 30 أيلول أم لا، القيمة السياسية لهذا التاريخ ستظهر في طبيعة ما سيأتي بعده: هل تنتقل الحكومة إلى مسار مؤسسي له سقف زمني ومراحل واضحة وآليات تنفيذ، أم أن التغيير في

المصطلحات سيمنح الأطراف مزيداً من الوقت من دون أن يتغير جوهر العلاقة بين الدولة والقوة؟ وهذه النقطة هي التي تجعل ملف السلاح مرتبطاً مباشرة بمستقبل النظام السياسي العراقي نفسه، لأن احتكار القوة لا يتحقق بمجرد تسجيل السلاح باسم مؤسسة رسمية، وإنما عندما تصبح الدولة هي الجهة الوحيدة التي تملك قرار استخدامه وتحديد توقيته وأهدافه وسلسلة القيادة التي تحركه.

وعلى هذا الأساس، فإن مرحلة ما بعد 30 أيلول ينبغي أن تُقرأ من خلال ثلاثة مستويات متداخلة: قدرة الحكومة العراقية على إدارة عملية إعادة التنظيم، واستعداد إيران للتكيف مع مسار قد يقلص بعض أدوات نفوذها من دون أن ترغب في خسارة نفوذها السياسي والأمني، ثم موقف الولايات المتحدة من تسوية تدريجية قد تكون مقبولة إذا أنتجت تغييراً فعلياً في القرار العسكري، لكنها لن تكون مقنعة إذا تحولت إلى وسيلة لإبقاء الوضع القائم تحت تسمية جديدة.

أولاً: التحول الحكومي من الموعد التنفيذي إلى المسار التنظيمي

التحول الذي طرأ على خطاب الحكومة خلال الأيام الأخيرة يستحق قراءة أكثر هدوءاً من وصفه بمجرد التراجع عن مهلة حصر السلاح. فقد كان من الممكن أن يؤدي التعامل مع 30 أيلول باعتباره موعداً نهائياً إلى وضع الحكومة أمام اختبار قوة مباشر مع الفصائل، في لحظة لا يبدو أنها تريد فيها الدخول في صدام عسكري، وهو ما أكدته رئيس الوزراء علي فالح الزبيدي عندما أعلن استمرار الحوار وعدم وجود نية لمواجهة عسكرية مع الفصائل. وفي المقابل، لا تزال الحكومة تؤكد

أن حصر السلاح بيد الدولة جزء من مشروعها السياسي، وأنها تعمل على إعداد إطار قانوني لهذا الهدف.

لذلك، فإن الانتقال من التسليم إلى التنظيم يمكن فهمه بوصفه محاولة لإعادة ترتيب أدوات السياسة، وليس بالضرورة التخلي عن الغاية. الحكومة تبدو وكأنها أدركت أن فرض احتكار القوة في بيئة مثل العراق لا يمكن أن يتم بقرار منفرد، لأن المشكلة لا تتعلق فقط بامتلاك الفصائل السلاح، وإنما بالمكانة التي اكتسبتها هذه الفصائل داخل النظام السياسي والأمني. فالجزء الأكبر من التحدي يكمن في إعادة تحديد الحدود بين الحزب والمؤسسة المسلحة، وبين النشاط السياسي والقرار العسكري، وبين الانتماء إلى مؤسسة الدولة والاحتفاظ في الوقت نفسه بشبكة قرار مستقلة عنها.

ومن هذه الزاوية، يصبح احتكار الدولة للقوة مفهوماً أوسع من عملية نزع السلاح. الدولة تستطيع أن تمتلك السلاح مادياً، لكنها لا تكون قد حققت الاحتكار إذا ظلت جماعة سياسية قادرة على اتخاذ قرار عسكري مستقل، أو تحريك تشكيل مسلح من دون الرجوع إلى التسلسل الرسمي، أو الاحتفاظ بسلسلة قيادة موازية للسلسلة التي تنظم القوات المسلحة والأمنية. ولذلك، فإن معيار النجاح الحقيقي في المرحلة المقبلة لن يكون كمية السلاح التي تدخل المخازن الحكومية، وإنما مقدار التغيير الذي يحدث في بنية القرار العسكري نفسه.

وهنا تكمن أهمية التدرج. فالتدرج يمكن أن يكون وسيلة عقلانية لإعادة تنظيم القوة في دولة تتداخل فيها السياسة بالأمن، لكنه

يمكن أيضاً أن يتحول إلى آلية لتأجيل المشكلة إذا لم يرتبط بمراحل قابلة للقياس. فإذا وضعت الحكومة سقفاً زمنياً واضحاً، وحددت أنواع السلاح ومواقع تخزينه، وأعادت تنظيم العلاقة بين الأحزاب والتشكيلات المسلحة، وأخضعت القرار العسكري لسلسلة قيادة واحدة، فإن الانتقال التدريجي يصبح جزءاً من بناء الدولة. أما إذا بقيت العملية في إطار لجان واتصالات وتفاهات غير ملزمة، فستكون النتيجة أقرب إلى إدارة الأزمة منها إلى حلها.

ثانياً: الحكومة العراقية بوصفها فاعلاً في معادلة القوة

من الأخطاء المتكررة في تحليل العراق التعامل مع الحكومة باعتبارها مجرد ساحة للصراع بين إيران والولايات المتحدة. هذه القراءة تتجاهل أن الحكومة نفسها تمتلك مصالح وحسابات، وتحاول بناء هامش مستقل للحركة داخل نظام شديد التعقيد. صحيح أن قدرتها ليست مطلقة، وأنها تتحرك ضمن توازنات سياسية وأمنية لا تستطيع تجاهلها، لكنها ليست مجرد أداة بيد طرف خارجي. ولذلك، فإن سلوكها في ملف السلاح ينبغي أن يُقرأ باعتباره محاولة لبناء موقع خاص لها داخل معادلة القوة، لا مجرد استجابة لضغط إيراني أو أميركي.

يحاول رئيس الوزراء علي الزبيدي تقديم حزمة سياسية مترابطة تقوم على بناء مؤسسات الدولة، ومكافحة الفساد، وحصر السلاح، ومنع استخدام العراق ساحة للإضرار بالآخرين، مع التأكيد على استكمال السيادة العراقية بعد انتهاء مهمة التحالف الدولي. وهذه الأهداف

تبدو مترابطة أكثر مما قد يوحي به التعامل معها كمفلات منفصلة. فالحكومة التي تريد استعادة السيطرة على السلاح تحتاج في الوقت نفسه إلى تقليص مصادر القوة الاقتصادية والسياسية التي تسمح لبعض الجماعات بالحفاظ على استقلاليتها عن المؤسسات، كما أن مكافحة الفساد تصبح جزءاً من إعادة بناء قدرة الدولة على اتخاذ القرار، وليست مجرد ملف إداري منفصل.

المشكلة تبدأ عندما ينتقل هذا الخطاب من مستوى المبدأ إلى مستوى التنفيذ. فالفصيل المسلح قد يرى في إجراءات الحكومة استهدافاً سياسياً لموقعه، بينما ترى الحكومة في الإجراء نفسه تصحيحاً لعلاقة القوة بالدولة. وبين القراءتين توجد مساحة واسعة من المصالح المتشابكة: المناصب، والموارد، والعلاقات الحزبية، ومواقع النفوذ، والارتباطات الإقليمية.

ولهذا أرحح أن الحكومة ستستمر في سياسة التدرج والتفاوض، لا لأنها تخلت عن فكرة احتكار القوة، وإنما لأنها تحاول الوصول إليها بأقل كلفة داخلية ممكنة. فالمواجهة الشاملة قد تمنح الدولة لحظة قوة، لكنها قد تفتح في المقابل أزمة يصعب التحكم بنتائجها. أما التسوية التدريجية فتمنح الحكومة فرصة لتغيير قواعد القوة من دون دفع النظام السياسي كله إلى حافة الانفجار. غير أن نجاح هذا الخيار سيبقى مرهوناً بقدرة الحكومة على الانتقال، في مرحلة لاحقة، من التفاوض على المبادئ إلى فرض قواعد تنفيذية لا يمكن الالتفاف عليها.

ثالثاً: الموقف الإيراني، احتواء المسار لا إلغاؤه

من الصعب فهم ما يجري في العراق من دون إدخال إيران في الحساب، لكن اختزال السياسة الإيرانية في الدفاع عن السلاح وحده يضيّق زاوية التحليل. ما يهم طهران في العراق أوسع من وجود تشكيلات مسلحة محددة؛ فهو يتعلق بموقع العراق داخل منظومة أمنها الإقليمي، وبقدرتها على التأثير في القرار السياسي والأمني، وبشبكات العلاقات التي بنتها على مدى سنوات مع قوى سياسية وأمنية واقتصادية عراقية.

ولهذا، فإن إعادة تنظيم السلاح قد تكون مقبولة لدى إيران في حدود معينة، بينما يصبح الخلاف الحقيقي حول ما سيترتب على هذا التنظيم. فالفصل بين الأحزاب والتشكيلات المسلحة، وتوحيد سلسلة القيادة، وإخضاع القرار العسكري بصورة فعلية للحكومة، يمكن أن يؤدي مع الوقت إلى تقليص مساحة النفوذ الخارجي، حتى لو بقيت العلاقات السياسية والاقتصادية قائمة. وهذه هي النقطة التي تجعل طهران معنية بشكل التسوية أكثر من مجرد شعارها.

والمؤشرات العلنية المتاحة لا تظهر أن إيران تتعامل مع مبدأ تنظيم السلاح بوصفه خطأً أحمر مطلقاً. بل إن الخطاب الإيراني، كما نقلته تقارير عن اتصالات وزيارات في الفترة الأخيرة، يترك مساحة لفكرة إعادة تنظيم السلاح ضمن الدولة. وفي المقابل، فإن التقارير التي تحدثت عن تفاصيل غير معلنة في زيارة محمد باقر قاليباف إلى بغداد ينبغي التعامل معها بحذر، لأنها تنقل تقديرات ومعلومات من مصادر لم تُكشف هويتها، ولا تكفي وحدها لإثبات وجود صفقة أو قرار

إيراني محدد.

الأقرب، في تقديري، أن إيران ستتعامل مع المرحلة المقبلة بمنطق الاحتواء والتكيف. فهي لا تبدو معنية بدفع الحكومة إلى مواجهة شاملة مع الفصائل، لأن مثل هذه المواجهة قد تفتح مساراً يصعب التحكم به، لكنها في الوقت نفسه لن تنظر بلا مبالاة إلى أي عملية تؤدي إلى تفكيك شبكات نفوذها. ولذلك، قد تكون أكثر استعداداً لقبول إعادة ترتيب قانوني أو مؤسسي للقوة إذا ضمنت أن التحول لن يتحول إلى قطيعة سياسية وأمنية معها.

وهذا يفسر أيضاً لماذا تبدو التسوية أكثر احتمالاً من المواجهة في المرحلة الأولى. فطهران لا تحتاج بالضرورة إلى منع كل تغيير؛ ما تحتاجه هو التأثير في حدود التغيير واتجاهه وسرعته. وهذه نقطة مهمة لفهم السلوك الإيراني: النفوذ لا يُقاس فقط بقدرة الدولة الأخرى على الاحتفاظ بالسلح، وإنما أيضاً بقدرة إيران على التأثير في من يملك القرار، وفي طبيعة التحالفات التي تنتجها عملية إعادة التنظيم.

رابعاً: إيران لا تدافع عن السلاح وحده، بل عن بنية النفوذ

إذا كانت هذه القراءة صحيحة، فإن التعامل مع ملف السلاح بوصفه نهاية النفوذ الإيراني سيكون خطأً تحليلياً. السلاح أحد أدوات النفوذ، لكنه ليس الأداة الوحيدة، وربما لا يكون دائماً الأداة الأكثر أهمية. النفوذ السياسي داخل المؤسسات، والعلاقات الحزبية، والمصالح الاقتصادية، وشبكات المصالح التي نشأت حول المؤسسات الأمنية،

كلها عناصر يمكن أن تستمر حتى بعد تغير الشكل القانوني للتشكيلات المسلحة.

ولهذا، فإن عملية الدمج، مثلاً، لا ينبغي أن تُقرأ تلقائياً باعتبارها انتصاراً للدولة. قد يكون الدمج خطوة حقيقية في بناء المؤسسة إذا أدى إلى إنهاء الازدواجية في القيادة والقرار، لكنه قد يصبح مجرد إعادة ترتيب قانوني إذا بقيت التشكيلات محتفظة بهياكل قراراتها وعلاقاتها السياسية السابقة. الفارق بين الحالتين ليس في الاسم الذي تحمله المؤسسة، وإنما في الجهة التي تستطيع إصدار الأمر العسكري وتحمل المسؤولية عنه.

من هنا تأتي أهمية فك الارتباط بين الأحزاب وألوية الحشد، وهو ما أشار إليه الأعرجي في حديثه الأخير. فإذا تحول هذا المبدأ إلى ممارسة فعلية، فإن أثره سيكون أعمق بكثير من مجرد تنظيم السلاح؛ لأنه يعيد رسم الحدود بين المجال الحزبي والمجال العسكري. أما إذا بقي الفصل شكلياً، فإن الدولة قد تحصل على صيغة قانونية جديدة من دون أن تحصل على تغير حقيقي في مركز القرار.

وبذلك، فإن المعركة الفعلية حول السلاح هي في جوهرها معركة حول استقلالية القرار العسكري. كلما نجحت الحكومة في تقليص هذه الاستقلالية، تقلصت قدرة أي طرف خارجي على استخدام الفصائل باعتبارها أدوات منفصلة عن الدولة. وكلما بقي القرار موزعاً، ظل احتكار الدولة للقوة ناقصاً، حتى لو أصبحت غالبية التشكيلات مرتبطة إدارياً بالمؤسسات الرسمية.

خامساً: موقف الولايات المتحدة من نزع السلاح إلى اختبار قدرة الدولة

لا يبدو أن الولايات المتحدة تستطيع النظر إلى التحول العراقي باعتباره شأناً داخلياً خالصاً، لأن نهاية مهمة التحالف الدولي لا تعني نهاية المصالح الأمنية الأميركية في العراق، كما أن مستقبل العلاقة الدفاعية بين بغداد وواشنطن يرتبط بمدى قدرة الدولة العراقية على ضبط المجال الأمني ومنع استخدام أراضيها في صراعات إقليمية.

لكن من الخطأ أيضاً افتراض أن واشنطن تريد بالضرورة حسم ملف السلاح بالقوة. فالولايات المتحدة تدرك أن الضغط باتجاه مواجهة مباشرة بين الحكومة والفصائل قد يؤدي إلى نتيجة عكسية، خصوصاً إذا كان الهدف النهائي هو بناء دولة عراقية أكثر قدرة على إدارة أمنها بنفسها. ولذلك، فإن ما يهم واشنطن على الأرجح ليس الشكل الإجرائي الذي ستختاره بغداد، بقدر ما يهمها اتجاه النتيجة.

إذا أدى التدرج إلى تقليص قدرة الفصائل على اتخاذ قرار عسكري مستقل، وإلى ضبط السلاح الثقيل، وتوحيد سلسلة القيادة، ومنع استخدام الأراضي العراقية في عمليات ضد أطراف خارجية، فمن الممكن أن تتعامل واشنطن مع هذا المسار باعتباره تقدماً حقيقياً، حتى لو لم يحدث تسليم شامل للسلاح في يوم واحد. أما إذا تحولت التفاهات إلى صيغة لإعادة إنتاج الوضع السابق، فمن الصعب أن تعتبر الولايات المتحدة أن المشكلة انتهت.

وهنا يظهر أحد أهم الاختبارات أمام الحكومة العراقية. فهي تريد

علاقة مستقرة مع واشنطن، لكنها لا تريد أن يبدو مشروع حصر السلاح وكأنه مشروع أميركي مفروض عليها. وفي المقابل، تريد أن تحافظ على قنواتها مع إيران والقوى السياسية القريبة منها، لكنها لا تستطيع أن تحقق ذلك عبر ترك القرار الأمني موزعاً بين مراكز متعددة. لذلك، فإن هامش الحركة الحكومي يقوم على محاولة تحويل ملف حصر السلاح من مطلب خارجي إلى مشروع عراقي، مع الاستفادة في الوقت نفسه من الضغط الخارجي لتسهيل تنفيذه.

سادساً: العلاقة بين الحكومة وإيران، الاحتواء المتبادل

لا تشير المعطيات الحالية إلى أن العلاقة بين الحكومة العراقية وإيران تسير نحو قطيعة، كما لا تسمح بتفسيرها باعتبارها علاقة تبعية كاملة. الأكثر واقعية هو النظر إليها بوصفها علاقة تفاوضية داخل بيئة نفوذ غير متكافئة، تحاول فيها الحكومة زيادة هامش الاستقلال من دون تحويل ذلك إلى صراع مع طهران.

وهذا يفسر أهمية الاحتواء المتبادل. الحكومة تحتاج إلى تجنب مواجهة مع القوى القريبة من إيران؛ لأنها تعرف أن مثل هذه المواجهة قد لا تبقى محصورة في الجانب الأمني، بينما تحتاج إيران إلى حكومة مستقرة تستطيع من خلالها الحفاظ على مصالحها وعلاقاتها السياسية والاقتصادية. ولذلك فإن إسقاط الحكومة أو دفعها إلى الانهيار ليس بالضرورة الخيار الأكثر فائدة لطهران، خصوصاً إذا كان البديل المحتمل أقل قابلية للضبط أو أكثر قرباً من واشنطن.

لكن الاحتواء لا يعني أن الطرفين يملكان الأهداف نفسها. الحكومة تريد أن توسع سلطة الدولة، بينما تريد إيران أن تحافظ على نفوذها داخل الدولة. وقد يتقاطع الهدفان في بعض المراحل، ثم يتعارضان عندما تصل عملية إعادة التنظيم إلى مصادر النفوذ الفعلية. ومن هنا، فإن المسار المرجح ليس اتفاقاً شاملاً بين بغداد وطهران، وإنما سلسلة من التسويات الجزئية التي تسمح لكل طرف بتجنب الخسارة الكبرى.

وهذا النوع من التفاهات قد يكون مفيداً في المدى القصير، لكنه يحمل خطراً إذا لم تنتج عنه قواعد مؤسسية واضحة. فالتسوية السياسية التي تؤجل المشكلة قد تمنح النظام وقتاً، لكنها لا تعالج بالضرورة مشكلة تعدد مراكز القوة. أما التسوية التي تنقل القوة فعلياً إلى مؤسسات الدولة، فهي التي يمكن أن تتحول إلى تحول سياسي طويل الأمد.

سابعاً: الإطار التنسيقي واختبار إعادة توزيع النفوذ

الاختبار الأصعب قد لا يكون بين الحكومة والفصائل، وإنما داخل البيئة السياسية التي تشكل الحكومة نفسها. فالإطار التنسيقي ليس كتلة متطابقة في المصالح أو في درجة الارتباط بالفصائل أو في طريقة تقدير العلاقة مع إيران والولايات المتحدة. وقد تتفق أطرافه على حماية النظام السياسي، لكنها تختلف عندما يتعلق الأمر بتوزيع القوة داخله.

لهذا، فإن ملف السلاح يمكن أن يتحول تدريجياً إلى اختبار لإعادة توزيع النفوذ داخل الإطار نفسه. بعض القوى قد ترى أن استمرار السلاح خارج القرار المركزي أصبح عبئاً على الدولة وعلى النظام السياسي، خصوصاً مع تغير البيئة الإقليمية وانهاء مهمة التحالف الدولي. وقوى أخرى قد تنظر إلى السلاح باعتباره ضماناً لا يمكن التخلي عنها من دون الحصول على ترتيبات سياسية وأمنية بديلة. وبين الطرفين توجد مساحة ثالثة ترى أن الحل يكمن في الدمج والتنظيم والتدرج.

هذا الاتجاه الثالث هو الأكثر قابلية لإنتاج تسوية سياسية، لكنه في الوقت نفسه يحتاج إلى أكثر من مجرد صياغة توافقية. فالتنظيم الذي لا يغير قواعد القيادة قد يرضي الجميع مؤقتاً، لكنه لا يعيد بناء الدولة. أما التنظيم الذي يعيد تعريف العلاقة بين الحزب والتشكيل المسلح، ويجعل القرار العسكري تابعاً بصورة فعلية للمؤسسات المركزية، فإنه سيغير توازنات القوة داخل النظام نفسه.

ولهذا، فإن ما بعد 30 أيلول قد يكشف خلافات لم تكن ظاهرة في مرحلة الاتفاق على المبدأ. فحين تصبح القضية مرتبطة بمواقع النفوذ والتمويل والقرار، يصبح التوافق السياسي أكثر صعوبة، وقد تبدأ إعادة توزيع القوة داخل المعسكر الحاكم قبل أن تظهر مواجهة مباشرة بين الحكومة والفصائل.

ثامناً: الفساد والمحاصصة والسلاح بوصفها مظاهر لتعدد مراكز القوة

يبدو الربط بين السلاح والفساد والمحاصصة للوهلة الأولى واسعاً، لكنه يصبح أكثر وضوحاً إذا نظرنا إليها باعتبارها مظاهر مختلفة لمشكلة واحدة: ضعف قدرة المؤسسة المركزية على فرض قواعدها بصورة متساوية على جميع الفاعلين. فالسلاح يمنح جماعة قدرة على فرض إرادتها في المجال الأمني، والمحاصصة تمنح القوى السياسية مجالات نفوذ داخل المؤسسات، والفساد يسمح بتحويل الموارد العامة إلى أدوات قوة سياسية واقتصادية.

وعندما تعمل هذه العناصر معاً، تصبح عملية بناء الدولة أكثر تعقيداً من مجرد إصدار القوانين. فالدولة لا تستعيد احتكار القوة إذا كانت بعض القوى قادرة على تعطيل القرار السياسي، كما أن مكافحة الفساد لا تحقق تحولاً مؤسسياً إذا بقيت مراكز القوة قادرة على حماية مصالحها من خلال النفوذ السياسي أو الأمني. ولذلك، فإن مشروع الحكومة، إذا أراد أن يكون أكثر من تسوية مؤقتة، يحتاج إلى النظر إلى هذه الملفات باعتبارها مترابطة.

وهذا لا يعني أن الحكومة قادرة على حلها جميعاً في وقت واحد. العكس هو الأرجح؛ إذ إن محاولة فتح جميع هذه الملفات في اللحظة نفسها قد تنتج مقاومة سياسية واسعة. لكن يمكن أن تبدأ بإعادة تنظيم أكثر الملفات حساسية، وفي مقدمتها القرار الأمني، ثم تستخدم النتائج المتحققة فيه لتوسيع سلطة المؤسسات تدريجياً.

وبمعنى آخر، قد يكون احتكار الدولة للقوة مدخلاً لإعادة بناء قدرتها على معالجة بقية مظاهر تعدد مراكز النفوذ، وليس مجرد ملف أمني منفصل.

تاسعاً: عدم السعي إلى ولاية ثانية؛ هامش سياسي وحدود مؤسسية

إعلان الزيدي عدم رغبته في ولاية ثانية يضيف متغيراً مهماً إلى حساباته السياسية، لكنه لا ينبغي أن يُقرأ تلقائياً باعتباره مصدر قوة أو ضعف. غياب هدف التجديد قد يمنح رئيس الوزراء مساحة لاتخاذ قرارات لا يحكمها بالكامل هاجس الانتخابات المقبلة، لكنه في المقابل يقلل من قدرته على استخدام المستقبل السياسي بوصفه أداة لبناء التحالفات. فالقوى السياسية تتعامل عادةً مع رئيس يمتلك فرصة للاستمرار بطريقة مختلفة عن تعاملها مع رئيس يعلن منذ البداية أنه لا يسعى إلى ولاية ثانية.

لهذا، قد يجد الزيدي نفسه أمام مفارقة سياسية: يملك هامشاً أكبر لاتخاذ بعض القرارات الصعبة، لكنه يحتاج في الوقت نفسه إلى بناء ترتيبات مؤسسية أسرع حتى لا ترتبط هذه القرارات بشخصه. وإذا كان مشروع حصر السلاح سيحتاج سنوات وليس أشهراً، فإن القيمة الحقيقية لأي خطوة حكومية ستكون في قدرتها على التحول إلى قاعدة مؤسسية تستمر بعد تغير الحكومة.

ومن هنا، فإن عدم السعي إلى ولاية ثانية قد يصبح عاملاً مهماً فقط إذا استخدم لتثبيت قواعد تتجاوز الشخص. أما إذا بقيت القرارات

مرتبطة بتوازنات الحكومة الحالية، فقد تتغير مع أول انتقال سياسي. ولذلك، فإن اختبار الحكومة ليس فقط في قدرتها على اتخاذ القرار، وإنما في قدرتها على جعل القرار قابلاً للاستمرار بعد مغادرتها السلطة.

عاشراً: المسارات المحتملة بعد 30 أيلول

1. تسوية تنظيمية قابلة للقياس: أرحح أن يكون هذا هو المسار الأكثر احتمالاً في المرحلة الأولى؛ لأنه ينسجم مع المواقف الحكومية المعلنة، ويأخذ في الاعتبار تعقيد علاقة الفصائل بالنظام السياسي، كما يتيح لإيران والولايات المتحدة والحكومة العراقية تجنب الكلفة العالية للمواجهة. في هذا السيناريو، لن يكون 30 أيلول يوم تسليم شامل للسلاح، وإنما بداية مرحلة جديدة تتدرج فيها الحكومة في إعادة تنظيم وضع التشكيلات المسلحة، وفك الارتباط الحزبي، وضبط السلاح الثقيل، وتوحيد سلسلة القيادة، وربط أي وجود مسلح خارج هذه القواعد بجدول زمني واضح.

قوة هذا السيناريو أنه لا يطلب من أي طرف تقديم تنازل كامل منذ البداية. الحكومة تحصل على فرصة لبناء احتكار تدريجي للقوة، وإيران تستطيع تجنب خسارة مفاجئة لنفوذها، والفصائل تحصل على وقت لإعادة ترتيب أوضاعها، بينما تستطيع واشنطن مراقبة النتائج بدلاً من فرض مواجهة. لكن نقطة ضعفه الأساسية هي احتمال أن يتحول التدرج إلى وضع دائم. ولهذا، سيكون المؤشر الأهم على نجاحه هو وجود انتقال ملموس من مرحلة التفاوض إلى مرحلة التنفيذ.

2. تجميد الأزمة: السيناريو الثاني هو استمرار اللغة الجديدة من دون تحول حقيقي في الواقع. تستمر اللجان، وتتكرر اللقاءات، وتصدر تصريحات تؤكد وحدة الموقف، لكن لا يحدث تغير جوهري في القرار العسكري أو في استقلالية الفصائل. هذا السيناريو قد يبدو مستقراً لأنه يؤجل المواجهة، لكنه في الواقع يراكم مشكلة أكبر؛ إذ يتحول التأجيل إلى قاعدة، وتصبح الدولة مطالبة بإدارة وضع تعلن رسمياً أنها تسعى إلى تغييره من دون امتلاك أدوات كافية لتحقيقه.

وتكمن خطورة هذا المسار في أنه قد ينجح لفترة قصيرة، خصوصاً إذا انشغلت الولايات المتحدة بملفات إقليمية أخرى أو إذا تمكنت إيران من احتواء الضغط السياسي. لكنه سيعيد إنتاج الأزمة عند أول تغير كبير في البيئة الإقليمية أو الداخلية. ولذلك فإن التجميد قد يكون مرحلة من مراحل التسوية، لكنه لا يمكن أن يكون حلاً مستداماً.

3. انقسام داخل الإطار التنسيقي: احتمال الانقسام السياسي داخل الإطار لا يقل أهمية عن احتمال المواجهة الأمنية. فكلما اقتربت عملية إعادة تنظيم السلاح من مصادر القوة الفعلية، ستزداد الفروق بين القوى التي تريد الحفاظ على النظام السياسي بأي ثمن، والقوى التي ترى أن السلاح يمثل جزءاً من موقعها السياسي، والقوى التي قد تكون مستعدة لقبول تنظيمه إذا حصلت على ضمانات سياسية ومؤسسية.

وقد لا يظهر هذا الانقسام في صورة انشقاق رسمي، وإنما من خلال اختلاف المواقف، وتأخير القرارات، وإعادة تفسير الاتفاقات، واستخدام المؤسسات السياسية للضغط على الحكومة. وإذا حدث ذلك، فقد يصبح ملف السلاح مدخلاً لإعادة ترتيب التحالفات داخل النظام الشيعي الحاكم نفسه، وهو تحول ستكون آثاره أوسع من الملف الأمني المباشر.

4. مواجهة محدودة: تبقى المواجهة المحدودة احتمالاً قائماً إذا فشلت التسويات ووصلت الحكومة إلى قناعة بأن استمرار الوضع القائم يهدد سلطتها بصورة مباشرة. لكن هذا الخيار، في تقديري، سيبقى خياراً أخيراً وليس نقطة البداية، لأن الحكومة تعرف أن الاشتباك مع فصيل مسلح لا يجري في فراغ سياسي، وإنما داخل شبكة من التحالفات الحزبية والإقليمية.

وقد تبدأ المواجهة محدودة بهدف فرض قاعدة معينة، لكنها قد تتوسع بفعل ردود الفعل المتبادلة أو دخول أطراف أخرى على خطها. ولذلك فإن الحكومة، إذا اضطرت إلى استخدام القوة، ستحتاج إلى أن يكون الهدف محدداً سياسياً وعسكرياً، وأن تكون قادرة على منع انتقال الاشتباك من مستوى اختبار محدود إلى أزمة شاملة.

خاتمة: اختبار الدولة وتوازنات النفوذ

ما يجري حول 30 أيلول لا ينبغي اختزاله في سؤال يتعلق بموعد تسليم السلاح. القضية أعمق من ذلك بكثير؛ لأنها تتصل بإعادة تنظيم علاقة الدولة العراقية بالقوة، وبإعادة توزيع النفوذ داخل النظام السياسي، وبإعادة تعريف الحدود بين الحزب والمؤسسة المسلحة، وبين النفوذ الإقليمي والقرار الوطني.

الحكومة تبدو، وفق المعطيات الحالية، أقرب إلى خيار التدرج منها إلى خيار المواجهة. وهذا ليس بالضرورة دليلاً على ضعفها؛ فقد يكون محاولة لإدارة ميزان قوى تعرف أنه لا يمكن تغييره دفعة واحدة. لكن قيمة هذه السياسة ستحدد بقدرتها على تحويل التدرج إلى عملية تراكمية تنتج تغييراً حقيقياً. فالتدرج الذي ينقل القوة تدريجياً إلى مؤسسات الدولة يمثل سياسة بناء دولة، أما التدرج الذي يعيد إنتاج الوضع السابق تحت عناوين جديدة، فهو مجرد إدارة للأزمة.

أما إيران، فمن المرجح أن تستمر في محاولة احتواء المسار والتأثير في نتائجه أكثر من سعيها إلى إيقافه بصورة مطلقة. فمصلحتها لا تكمن بالضرورة في بقاء كل مظاهر السلاح خارج الدولة، وإنما في منع إعادة تنظيم القوة بطريقة تؤدي إلى فقدانها شبكات النفوذ التي راكمتها داخل العراق. وهذا يجعل الصراع المقبل أقل ارتباطاً بوجود السلاح في حد ذاته، وأكثر ارتباطاً بمن يملك القرار الذي يحركه. والولايات المتحدة بدورها تستطيع أن تتعايش مع تسوية تدريجية

إذا رأت أنها تنتج تغييراً فعلياً في القرار الأمني والعسكري العراقي. لكنها ستبقى أقل استعداداً لقبول صيغة تمنح الدولة مسؤولية رسمية عن الأمن، بينما تحتفظ قوى أخرى بحق اتخاذ قرارات عسكرية مستقلة. ولذلك، فإن انتهاء مهمة التحالف الدولي لا ينهي التداخل الأميركي في الملف العراقي، بل ينقل العلاقة إلى مستوى مختلف، يصبح فيه معيار الحكم على أداء الدولة العراقية هو قدرتها على إدارة أمنها بنفسها.

أما الإطار التنسيقي، فسيواجه في المرحلة المقبلة اختباراً يتجاوز الحفاظ على تماسكه السياسي. فالملف يتعلق بإعادة تعريف العلاقة بين السلطة والسلاح، وبين الحزب والدولة، وبين النفوذ الداخلي والارتباطات الإقليمية. وإذا نجح في إنتاج تسوية تنقل القرار العسكري فعلياً إلى المؤسسات من دون دفع النظام إلى الانفجار، فقد يكون قد انتقل من مجرد ائتلاف لإدارة السلطة إلى طرف في إعادة بناء قواعدها. أما إذا تحول التوافق إلى وسيلة لحماية تعدد مراكز القوة، فستبقى مشكلة الدولة قائمة مهما تغيرت القوانين والمواعيد.

لهذا كله، فإن أهمية ما بعد 30 أيلول لن تتحدد في اليوم الذي يغادر فيه التحالف الدولي، ولا بعدد الأسلحة التي سُسَلِّمَ أو التي ستبقى خارج المؤسسات. الأهم هو ما إذا كانت الحكومة ستتمكن، خلال الأشهر التالية، من نقل مركز القرار العسكري خطوة بعد أخرى من شبكات القوة المتعددة إلى مؤسسة الدولة. فإذا حدث ذلك، فإن

العراق يكون قد بدأ فعلاً إعادة بناء احتكار القوة، حتى لو استغرقت العملية وقتاً أطول مما كان معلناً في البداية. أما إذا بقيت السلطة السياسية مضطرة إلى التفاوض على حقها في استخدام القوة، فإن المشكلة ستظل قائمة، وسيكون 30 أيلول مجرد محطة أخرى في تاريخ طويل من إعادة تأجيلها.

في النهاية، القضية ليست أين يوجد السلاح، وإنما أين يوجد القرار. فالدولة لا تستعيد احتكار القوة عندما تجمع السلاح فقط، وإنما عندما تصبح هي الجهة الوحيدة التي تقرر متى يُستخدم، وأين يُستخدم، ولماذا يُستخدم، ومن يتحمل المسؤولية السياسية والقانونية عن استخدامه.



لِدَوْلِيَّةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُشَارِكٍ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
